المخططات الأمريكية لنفط الخليج العربي
في أعقاب الحرب العالمية الأولي (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

أمل عبد الله الهشام
جامعة الكويت

المقدمة

لم يكن الخليج العربي يثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولي إلا أن ذلك الأمر تغير بعد نهاية الحرب العالمية الأولي خاصة وأن الشركات النفطية الأمريكية بدأت تحاول الحصول علي موطن قدم لها في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما الخليج العربي والسبب في زيادة رغبة هذه الشركات الأمريكية علي تنفيذ ذلك الهدف هو الدراسات الجيولوجية الأمريكية التي تنبأت بأن احتياطي النفط الأمريكي سينضب بعد أعوام قليلة لذلك حاولت ساعية وبمساندة حكومتها في تنويع مصادر النفط الخاصة بها.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد الثانى والثلاثون، الجزء الثانى، يناير ٢٠٢٠.

ونتطرق في هذه الدراسة إلي تحول أمريكا إلي نفط الخليج ودراسة اتفاقية الخط الأحمر وما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من مزايا من خلالها كما ندرس تاريخ الشركات الأمريكية وعلاقتها بنفط الخليج.

أمريكا ونفط الخليج

لم تتضح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التنافسية مع بريطانيا حول النفط إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إذ كان التواجد الأمريكي مقتصر قبل ذلك التاريخ على البعثات التبشيرية وإنشاء المستشفيات على الساحل العربي للخليج وكلها حملت اسم "المستشفى الأمريكي". حيث أنشأ واحدة في المنامة ١٩٠٣، وأخرى في الكويت ١٩١٣، كما تم بناء بعض المدارس والمكاتب ومن هنا يتبين لنا أن الهدف الأول للتواجد الأمريكي في الخليج كان لنشر المسيحية من خلال هذه البعثات التبشيرية.

وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، حتى تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هدف آخر وهو الهدف اقتصادي. وأظهرت الشركات الأمريكية اهتمامها بنفط الشرق الأوسط خاصة بعد مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى بل اعتمدوا عليها في الحصول على حاجتهم من الوقود السائل.

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة مرعبة بعد الحرب العالمية الأولى ألا وهي أنها ستعتمد على الإمبراطورية البريطانية ومصادرها لتوريد النفط لها، وذكر السيد إيدجي ماكتي Edger Macty صاحب شركة أسبيرتنجز Sperlings " **أنه كانت بريطانيا تحتل**

المكانة الأولى في النفط ومن بعدها باقى دول العالم في كافة الأنحاء"[١])

وفي عام ١٩١٩، قدر ديفيد وايت Daivd White عالم الجيولوجيا في الولايات المتحدة احتياطي البترول الأمريكي من خلال الإحصائية الجيولوجية بمقدار ٦,٧ بليون برميل، وتنبأ بنفاذها خلال سبعة عشر عاماً. وبحلول عام ١٩٢٥ تنبأ الجيولوجي بأن الولايات المتحدة سوف تعتمد على واردات البترول بواقع ١٥٠ مليون برميل في السنة[٢]. في ١٢ مايو ١٩١٩، ناقش المدير العام لقسم البترول وإدارة الوقود في الولايات المتحدة موضوع تشجيع شركات النفط الأمريكية لاكتساب مصادر أجنبية لتوريد البترول لأمريكا الشمالية. وفي ١٦ مايو ١٩١٩، صدر تقرير مشترك عن إدارة الوقود، ووزارة الخارجية، ومكتب المعادن، ومركز الإحصائية الجيولوجية تضمن التوصية ببذل الجهد من قبل وزارة الخارجية الأمريكية لتشجيع وحماية مواطنيها من أجل تأمين آبار النفط وتطوير صناعة البترول في الدول الأجنبية والسماح بحصول الشركات البترولية الأمريكية على امتيازات نفطية في الدول المنتجة للنفط.

أما وزير الدولة للشؤون الداخلية السيد ويلبر Wilbur، أراد وضع البترول الأمريكي تحت الحماية واستخدام النفط الأجنبي بدلاً عنه. بحلول ١٩٢٠، نقص البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خطير إذ تضاءل مخزون البترول بمقدار ١٥ برميلا وكان هناك منافسة شرسة بين ٢٩٢ مصفاة بترول للحفاظ على حقولها لكي تعمل طبقاً لنسبة اقتصادية، وثلثي هذه المصافي كانت ملكاً لشركات أكسون Exxon[٣].

أدى النقص إلى قيام شركات أكسون المتعددة بتبديل دساتيرها حتي تستمر في إنتاج النفط الخام بالإضافة إلى تكريره. أسست شركات أكسون بعد انتهاء الحرب، قسم أطلق عليه قسم "الإنتاج الأجنبي". وفي عام ١٩٢٠، صرحت لجنة التجارة الفدرالية في تقرير بأنه يجب إعطاء شركات البترول الأمريكية الدعم الدبلوماسي لتحصل على امتيازات وممتلكات لإنتاج البترول في الخارج.

وفي فترة ما قبل الحرب، استطاعت الولايات المتحدة دعم ذاتها وأسواقها من خلال موارد النفط الخاصة بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن مخزونها من البترول المستخدم قد زاد من احتمالية اضطرارها في المستقبل الاعتماد على الدول الأجنبية "بريطانيا" التي تتحكم في حقول البترول الواقعة في الشرق الأوسط خاصة تلك الخاضعة للنفوذ البريطاني وأهمها إمارات الخليج العربى.

اتخذت المنافسة على واردات البترول العالمية دورها المكثف خاصة في الشرق الأوسط وفينزويلا، إذ لاح في الأفق آنذاك أن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على وشك إعلان حرب نفطية بينهما(٤).

ولا ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت كقوة عالمية ذات هيبة كبيرة بعد الحرب، كما سيطرت على مكامن النفط في أمريكا الوسطى وباقي أمريكا اللاتينية بدرجات متفاوتة، وبمساعدة اقتصادها الأقوى بعد الحرب طلبت من حلفائها "بريطانيا وفرنسا" المشاركة المتساوية والمنافسة العادلة في الأسواق العالمية، خاصة فيما يتعلق بأمور البترول وكان مطلباً عنيداً لسياسة "الباب المفتوح"(٥). لتلحق بجميع مستعمرات الحلفاء والأقاليم الخاضعة لهم.

وفي أثناء تلك الفترة انتقد عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس الأمريكي الدور الذي لعبته الحكومة البريطانية في محاولة احتكار موارد البترول العالمية. فقدم مجلس الشيوخ عام ١٩١٩ تقريرا ذو صبغة انتقادية شديدة حول سياسة بريطانية تجاه الشركات البترولية الأجنبية وخاصة الأمريكية، لأنها تستغل حقول النفط الخاصة بمستعمراتها وخاصة تلك الموجودة في شمال الخليج العربي لصالح بريطانيا فقط.

وفي اليوم ذاته قدم السيد فيلان Phelan، رئيس ولاية كاليفورنيا تقريراً للكونجرس الأمريكي يطالب فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتلك شركة نفط تستغل موارد البترول الأجنبية. أما وزير البحرية جورفس دانيلز [٦] Josephus Daniels كان قلقاً جداً بسبب تضاءل النفط لدرجة أنه كان مستعد لطلب واردات بترولية حتى لو اضطروا الاستعانة بقانون ليفر آكت " lever Act" الفيدرالي هو قانون اتحادي فيدرالي للولايات المتحدة يقدم خدمات إرشادية وتعاونية في جميع المجالات.

قام دانييلز بإلقاء خطبة على المهندسين البحرينيين في أحد المناسبات، واقترح فيه أن جميع مصادر البترول الخاصة بالولايات المتحدة ستبقى محلية في فترة ما بعد الحرب من أجل حماية احتياجات القوات البحرية الأمريكية فى المستقبل.

وفي عام ١٩٢٠، قدم سموت Smoot، عضو مجلس الشيوخ وصل تأجير مناجم الزيت، وقد وافق عليها الكونجرس والتي نصت على أنه فيما يتعلق بالأراضي الفيدرالية[٧]، لا يمكن منح الامتياز إلا

للمواطنين الأجانب أو للشركات الأجنبية للدول التي لديها اتفاقيات بترولية متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا وبريطانيا لم تندرج ضمن هذه المعايير لأنها لم تسمح للشركات الأجنبية باستغلال موارد البترول في مستعمراتها(٨). وكان أعضاء مجلس الشيوخ قد أجمعوا على أنه يجب توفر ضمانات ضد استغلال الأجانب لبترول الولايات المتحدة، وهذا يعنى أن هذا القرار سيكون لطمة قاسية لشركات البترول الأجنبية وبصفة خاصة مجموعة شيل "The Shell Group"، التي تعتمد في ثلث وارداتها على النفط الأمريكي. كما ارتفعت أسعار الأراضي النفطية وأصبحت غالية الثمن في الولايات المتحدة الأمريكية(٩).

لم ينجح فيلان عضو مجلس الشيوخ في جهوده للتأثير على الحظر الكامل للأجانب من الأراضي العامة، وعلى الرغم من ذلك، رفض ألبرت فال Albert Fall، رئيس مكتب الشؤون الداخلية، طلب شركة روكسونا "Roxona Petroleum company" وهي تابعة لمجموعة شيل النفطية في إبرام عقود إيجار للأراضي النفطية في منطقة كريكCreek في ولاية أوكلاهوما. تبع ذلك إجراءات مشابهة في عدة ولايات كمونتانا، وتكساس، وولاية وايومنج(١٠)، وهنا أجبرت شركة شيل وأي شركة أجنبية أخرى لترك عقود الإيجار للأراضي النفطية فأصبحت هذه العقود من حق مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. إن الغرض من هذا الهجوم كان واضحاً، وهو إقناع الحكومات خاصة في بريطانيا أن تعطي اهتماماً أفضل للشركات النفطية الأمريكية في حقول النفط الأجنبية التي يتم استثنائها منها.

كما وجدت شركة إكسون رغبة الحكومة الأمريكية في السماح لها بتطوير حقول نفطية أجنبية تحت السيطرة البريطانية. إذ ذكر ولتر تيجل Walter Teagle، رئيس شركة إكسون Exxon، في أحد الخطب التي ألقاها في نوفمبر ١٩٢٠ في معهد البترول الأمريكي السنوي مؤكداً رؤية وزارة الخارجية الأمريكية بأن الحكومات الأجنبية تضع العراقيل متعمدة في طريق من يريدون المساعدة في تطوير مصادر نفطية جديدة للتوريد(١١). كما أضاف أن النفط الأجنبي تحتاج له الولايات المتحدة الأمريكية لتكملة الإمدادات المحلية المتناقصة والمتضائلة فيها.

ورغم حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفط المكسيك، إلا أنها واجهت مشاكل هناك بسبب التقنيات البدائية والموقف السياسي غير المستقر فيها، وهنا كان على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد مصدر بديل وآمن للبترول في بقعة أخرى(١٢).

وبالرغم من حصول الشركات الأمريكية على النفط من فنزويلا، فإن حكومة الولايات المتحدة كانت تركز انتباهها بشدة على الأحداث الجارية في الشرق الأوسط ودور بريطانيا هناك. وأكدت الولايات المتحدة أن مصالح البترول البريطاني قد تم إعطائها مميزات أكثر من الشركات الأمريكية خاصة في فلسطين وبلاد الرافدين.

وهنا نستذكر كيف تم إنشاء خطوط الأنابيب، والسكك الحديدية ومصافي البترول وترسانات بناء السفن وإنشاء خطوط التلغراف في منطقة الخليج خاصة، تمهيداً لاحتكار نفط المنطقة لصالح بريطانيا.

أكد اللورد كيرزون Lord Curzon أنه لم يتم إنشاء أي خطوط أنابيب نفطية أو عمليات إعادة تكرير في العراق وفي عام ١٩٢٠، تم بناء مصفاة صغيرة للاحتياجات العسكرية في بغداد والتي تهدف إلى تكرير النفط الذي تم الحصول عليه من فارس(١٣). كما رفض كيرزون وبشدة ما تعتقده حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أنه في أثناء الحرب العالمية الأولي قامت بريطانيا بإعداد الطريق للشركات النفطية البريطانية حتى تستغل بعد الحرب حقول النفط في منطقة الخليج العربي، وقد أخبر كيرزون السفير الأمريكي في لندن السيد جون ديفيس John Davis بأن الادعاء بمحاولة بريطانيا حظر الشركات النفطية الأمريكية من تطوير موارد النفط العالمي ادعاءًا خاطئاً .

وفسر كيرزون الحقائق، من وجهة نظره، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنتجت سبعين في المائة تقريباً من البترول العالمي وأن الشركات الأجنبية العاملة في المكسيك أنتجت ١٢% من المجموع العالمي، أما بريطانيا فإن إنتاجها كان ضعيفاً بواقع ٢,٥ % من إنتاج البترول العالمي(١٤).

كما أضاف كيرزون، أن شركات البترول البريطانية لن تحتفظ بأراضي حقول البترول الموجودة في الإمبراطورية لاستخدامها الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الأمريكية من خلال قانون إيجار حقول النفط فيها قد اتخذت إجراءات من أجل الحفاظ على المصالح الأجنبية والحق في التنقيب في أراضيها.

على الرغم من المنافسات، إلا أن حكومة الولايات المتحدة رأت أنه من حقها المشاركة في أي مناقشات تتعلق بامتيازات البترول، وذلك ليس فقط بسبب حقوق المواطنين الأمريكيين، ولكن لأن الحكومة الأمريكية أرادت المعاملة العادلة في الحصول على الامتيازات(١٥).

كانت الحكومة الأمريكية على دراية بأن إدارة الانتداب سوف تتطلب التزامات مالية ثقيلة على المملكة المتحدة، وأن أي تعويض تتبناه سياسة الاحتكار أو الامتيازات الحصرية الخاصة بمواطنيها بالإضافة إلى إنكار المبادئ المتفق عليها، سيثبت كونها غير مهتمة بوجهة نظر النفعية على المستويين الاقتصادي والسياسي(١٦)، وبعد توقيع اتفاقية السلام بفرساي، اتخذت الحكومة الأمريكية وبثبات موضوع السلام الذي يتطلبه العالم في المستقبل كمبدأ عام وأي إقليم أجنبي يرغب العمل باتفاقيات السلام مع القوى المركزية يجب أن يحكم بهذه الطريقة للتأكيد على المعاملة المتساوية في القانون وفي التجارة مع جميع الأمم.

عبر مندوبو القوى الحليفة في مناقشتهم مبدأ الانتداب بطريقة محددة وهي اعترافهم بالعدالة ورؤيتهم البعيدة لهذا المبدأ. كما أنهم وافقوا على تطبيقه على الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية كالعراق وفلسطين(١٧).

ولذلك تم الشعور بوجود تعاون وود بين مواطني الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية من أجل تحقيق مصالح كلتا الدولتين، وقد نتجت اتفاقية سان ريمون من وجهة النظر

الأمريكية عن انتهاك مبدأ الانتداب الذي وضع من أجل إزالة بعض المبادئ فى المستقبل التى قد تسبب فى اختلافات دولية[١٨].

وقد استمر عضو الكونجرس فيلان(Phelen) فى الولايات المتحدة في هجومه المضاد على بريطانيا وقد ذكر في سان فرانسيسكو أن بريطانيا خططت بشكل متعمد للتحكم في مخزون النفط العالمي، على حساب الولايات المتحدة[١٩].

وقام معهد البترول الأمريكي الذي أنشئ في عام ١٩١٩، بمناقشة تلك الأمور في مؤتمره السنوي المنعقد ما بين ١٨-٢١ نوفمبر. وقال السيد أوكلاند جيديس A.Geddes أنه ليس من الحكمة بالنسبة للسيد جون كادمنJ. Cadman الذى يمثل الحكومة البريطانية أن يتناولها فى الاجتماع لأن المؤتمر بأكمله كان جزءاً من نظام لتوسيع السيطرة الأمريكية على إمدادات الزيت في العالم، وأكد السيد تيجل، رئيس شركة أكسون، مرة أخرى في أحد الخطابات الافتتاحية وجهة نظر وزارة الخارجية، أن الحكومات الأجنبية كانت تضع العقبات بشكل متعمد في طريق أولئك الذين يرغبون في إيجاد مصادر جديدة. وأضاف تيجل، أن النفط الأجنبي هو الوسيلة لاستكمال الإمدادات المحلية المتناقصة. كما أكد أوتيس سميث Otis Smith، مدير المسح الجيولوجي للولايات المتحدة، وجهة النظر التي اتخذها رئيس أكسون بأن الأسهم الأمريكية ستستمر فقط لمدة تسعة أعوام وثلاثة أشهر[٢٠]، وأعلن أنه "**كان يوجد حاجة عاجلة إلى تزويد العالم بالنفط لتلبية احتياجات هذا الجيل، ولكن لا يوجد ضمان للاستفادة من هذا التقدم في المجالات الجديدة كبداية**

لمنافسة تهدف إلى غزو العالم. إن حاجة الولايات المتحدة الحالية للنفط من الخارج يمكن تلبيتها فقط عن طريق الاستكشاف الواسع والتطور والتشغيل بواسطة الشركات الأمريكية التي تدعمها حكومتنا"[٢١].

أعلن ريتشارد آيري Richard Airey، نائب شركة روكسانا للبترول، للرأي الأوروبي عندما صرح بأن أوروبا احتاجت إلى أن تحصل علي الإمدادات البترولية الخاصة بها، بدلاً من الاعتماد على الولايات المتحدة، لذلك كانت الحكومة البريطانية تسعى للحصول على حصة من المخزون النفطي الذي يشحن من الأراضي النفطية في العالم وأضاف أنه لم يكن هناك تمييز في منح الامتيازات في المستعمرات البريطانية. علاوة على ذلك، كانت المصالح الأمريكية في أمريكا الوسطى والجنوبية تزداد عن إجمالي مصالح الدول الأخرى. فكانت مسيطرة على احتياطي البترول في العالم، لدرجة أنه كان من الأغلب بل من المستحيل انتزاع القيادة منها. وبالتالي، فإن أي دوافع منسوبة لبريطانيا العظمى لسعيها لاحتكار الأراضي المحتمل احتوائها على النفط في العالم كانت واهية[٢٢]. وختم السيد أيري بأن الشيء الذي كان مطلوب هو شخصية محفزة من قبل جميع المعنيين بالأمر إلا أنه أثناء انعقاد المؤتمر كتب بينريدج كولبي Bainbride Colby، وزير الخارجية الأمريكي، بأن السيد كيرزون وضح في مذكرة صارمة في العشرين من نوفمبر أنه كان ينبغي على شركات النفط الأمريكية أن تحصل على حق تطوير مصادر النفط في العراق[٢٣].

وفي السادس من يناير ١٩٢١، قدم عضو مجلس الشيوخ لولاية تينسي شارلز ماكلير Charles Mackellar، مشروع قانون للكونجرس لفرض حظر على البترول المستورد للولايات المتحدة ما عدا الدول التي تتعامل بنظام المعاملة المتبادلة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بإنتاج النفط(٢٤).

وقال ماكلير عن بريطانيا: "**يبدو أنها تمتلك الكثير من المال لاستثماره في أراض النفط" ولحصولها على حقول عبر العالم، ولكن ليس لديها المال الكافي لسداد ديونها للولايات المتحدة فهناك مبالغ كبيرة تم اقتراضها بغرض حماية إمبراطوريتها، ومنذ الحرب حصلت بريطانيا على حقوق نفطية في بلاد فارس، المكسيك، والولايات المتحدة نفسها، وبلاد الرافدين، وفلسطين، وفنزويلا، وتجدها حاولت الحصول على حقوق النفط في أي مكان حول العالم، ولكننا لدينا القدرة على الحصول على تلك الحقوق، ولكنني لا أعتقد أننا سوف نقف مكتوفي الأيدي أمامها، ونتركها تلتهم مخزون النفط في العالم، فنحن قادرون على منعها وبسهولة**"(٢٥).

ومما سبق يتضح لنا رفض الولايات المتحدة الأمريكية لاستحواذ حكومة بريطانيا على نفط العالم، ويتضح ذلك من خلال نبرة السيد ماكلير مدى التحدي الأمريكي للسياسة النفطية البريطانية في تلك الفترة.

وكان ماكلير قد اتهم الحكومة البريطانية وشركة شيل "sell" بالسيطرة على جميع حقول النفط فى الخليج العربي، وأن أغلب

الحصص ذهبت إلى شركة شيل ومنعت الشركات النفطية الأمريكية من تطوير امتيازات النفط في تلك المنطقة وأنها تشتري النفط الأمريكي بسعر زهيد وتبيعه بسعر مضاعف(٢٦). إذا كان سعر الشراء يتراوح بين2.25-1.75 دولار للبرميل الواحد ثم يباع بعد ذلك بسعر يتراوح بين7.75 إلى ١٢ دولاراً للبرميل.

وواصل السيد فيلان، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، الهجوم عندما قُدم مشروع قانون غير مفهوم لحث الحكومات الأجنبية وخاصة البريطانية على تقديم معاملة أكثر إيجابية للشركات الأمريكية فيما يتعلق بنفط الشرق الأوسط والخليج العربي تحديدا(٢٧).

إن الاستبعاد الأمريكي من العدد المحدود لحقول النفط في مستعمرات الإمبراطورية البريطانية كان مبالغاً فيه، على الرغم من أنه لم يكن هناك قيود رسمية على الدخول للشركات غير الأمريكية في كلا من حقول النفط في أمريكا الوسطى والجنوبية ما جعل الولايات المتحدة في المقابل تبذل جهوداً دبلوماسية لضمان استعباد مصالح الشركات البريطانية من مناطق في كولومبيا وكوستاريكا. ومعظم متطلبات النفط البريطاني جاءت من الولايات المتحدة الشيء مما وضع بريطانيا في وضع حرج، إذ قامت الحكومة الأمريكية بفرض قانون حظر النفط، إلا أن هذا الحظر كان غير محتمل لأنه كان قد تراكمت في ذلك الوقت مخزونات كبيرة بسبب ركود ما بعد الحرب للواردات النفطية وكان من المحتمل أن يقوم الحظر الشامل بزيادة المشاكل المالية الخاصة بالصناعة(٢٨).

وجد ماكلير في مجلس الشيوخ الأمريكي بعض المؤيدين

لمشروع حظر صادرات النفط، أما عمدة كاليفورنيا فيلان، فقد تعرض لاتهامات حول كرهه وعدائه لكل ما هو بريطاني. لأنه من أصل إيرلندي. وكان الهجوم ضد البريطانيين والولايات المتحدة الأمريكية مستمر وبشكل علني. وفي ١٢ أبريل ١٩٢١، قام عضو مجلس الشيوخ السيناتور لودج Lodge، بمناشدة حكومة الولايات المتحدة بمنح الحماية بالقدر المستطاع إلى الأمريكان كما فعلت الحكومة البريطانية بمواطنيها(٢٩).

وفي تلك الفترة التقى رجال النفط في بريطانيا لتسوية الأمور بينهم، وفي اجتماع منعقد في ستاندبرج Standbridge، والذي حضره تشارلز جرينواي Greenwayرئيس الشركة الأنجلو- فارسية والسيد بدفورد A.C.Bedford ، والسيد جون كادمان رئيس قسم البترول، قد أعربوا عن رغبتهم في رؤية المصالح الأمريكية والبريطانية متعاونة في الشؤون التجارية وأن يروا مسألة المشاركة الأمريكية في العراق ومشيخات الخليج العربي تنتقل من الصعيد الدبلوماسي إلى الصعيد التجاري العملي، وقد أراد الأمريكان المشاركة في شركة النفط التركية (Tpc) وتم اتخاذ خطوة أولى لتحقيق هذا الهدف في يونيو ١٩٢١. وعندما وافقت لجنة الأقسام المشتركة البترولية على أن يتم اتباع سياسة "الباب المفتوح" إلا أنه قبل أن يحدث ذلك كان على اللجنة الإعتراف بصلاحية ادعاءات شركة النفط التركية.

وكان هناك تعقيداً آخر يتمثل في أن الحكومة البريطانية لم تتوصل إلى قرار بشأن من الذي ينبغي عليه أن يقوم بتطوير حقول النفط.

كما قررت الحكومة البريطانية بعد ذلك أنه يجب أن يتم بناء شركة (TPC) مرة أخرى لاستغلال الموارد النفطية في المنطقة، وظل حجر عثرة واحد وهو الحاجة لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالادعاء الشرعي لشركة (TPC) بشأن حقول النفط في المنطقة. وكانت تريد الولايات المتحدة تسوية المسألة من خلال تحكيم مناسب. وأنه لابد من مناقشة: المحافظة على النفط وأن يتم الاتفاق بين الدول العظمى فيما يتعلق باستكشاف النفط في جميع المستعمرات والولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية(٣٠).

أمريكا واتفاقية الخط الأحمر

مما لاشك فيه أنه لا يمكن الحديث عن هذه الاتفاقية دون التطرق إلى شركة النفط التركية (Turkish) Petroleum Company والبنك الوطني التركي. حيث كان الوضع في تركيا قد تغير بشكل كبير بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني على يد الاتحاد والترقي، وكان لشباب تركيا نظرة ليبرالية وبناء على هذا، فقد اعتمدوا على المملكة المتحدة لتقديم المساعدة ولاستغلال هذه الفرصة. وقد أنشأ ثلاثة ممولين إنجليز وهم السير أرنست كاسيل، واللورد ريفلستوك، والسير ألكسندر هندرسون، البنك الوطني التركي في عام ١٩١٥، كما أن جولبكيان Gulbenkian كان ضمن مجلس الإدارة. وعلى الرغم من خبراته المؤلمة في مجزرة الأرمن خلال ١٨٩٦، احتفظ جولبيكان بعلاقات وثيقة مع إسطنبول، وتمكن من أن يصبح مستشاراً مالياً للسفارتين التركيتين في لندن وباريس. وبفضل علاقاته التركية وصداقته الأوروبية أصبح جولبيكان في النهاية في موقف يمكنه

الاستفادة من النفط العراقي وذكر في مذكراته أنه استغرق بعض الوقت حتى أدرك زملائه التوقعات الضعيفة للخدمات المصرفية في تركيا، وعندما استوعبوا ذلك، قال "**قمت باقتراح مخطط للامتيازات النفطية والاحتكار في تركيا**".

سعى جولبيكان إلى التقرب من البنك الألماني فمنذ ١٨٩٠، كان البنك الألماني مهتماً بإمكانية العثور على النفط على طول خط السكة الحديدية من برلين إلى بغداد المقترح، ولكن السلطان عبد الحميد قام بمصادرة هذه الحقوق بعد تقرير كتبه جولبيكان مخاطباً هاكوب باشا[٣١]Hagop، وزير المالية التركي. وفي ذلك الوقت كان الألمان قد وعدوا بأنه ستكون لهم الأولية على جميع الأجانب الآخرين، وعندئذ شعرت الشركة الإنجليزية – الفارسية بأنه يجب النظر إليها أيضاً فبالإضافة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في فارس حاول السيد دارسيD'Arcy الحصول على امتياز في العراق أيضاً، ثم سلم المفاوضات إلى الشركة الأنجلو– فارسية فور تشكيلها.

قرر جولبيكان تجاهل الشركة الإنجليزية – الفارسية والتركيز على تحالف البنك الوطني التركي والبنك الألماني متضامناً مع شركة شلShell وتم إنشاء الشركة في لندن عام ١٩١١، ولكن في عام ١٩١٢ سميت، باسم شركة البترول التركية، وعادة ما يختص اسمها (TPC) وأعطيته نصف الأسهم ٥٠% بالإضافة إلى ١٥ في المائة يتم الاحتفاظ بها من أجل جولبيكان أما البقية قسمت بشكل متساوٍ بين شركة شل والبنك الألماني، وليس من المستغرب أن تواصل الشركة الإنجليزية – الفارسية فى الإصرار على التوقيع مع

الحكومة العثمانية قبل الثورة بيوم ولكن الحكومة التركية اتبعت سياستها التقليدية باللعب على جميع الأطراف(٣٢).

قررت الحكومة البريطانية والألمانية أنه ينبغي أن تتم تسوية عامة لجميع المطالبات العالقة قبل التحدث عن أي امتيازات، وبناء على ذلك تم الترتيب لمؤتمر في وزارة الخارجية البريطانية في لندن خلال مارس ١٩١٤، وبناء على تحريض من الحكومة البريطانية اضطر البنك الوطني التركي الانسحاب لصالح الشركة الأنجلو-فارسية، وفقد جولبنكيان الكثير من قدرته في المساومة وتم إعادة توزيع أسهم الشركة، حافظت كلا من شركة شل والبنك الألماني Deutsche Bank على نسبة ٢٥% الخاص بهم، بينما أعطيت نسبة ٥٠% في المائة للشركة الأنجلو – فارسية وبسبب جهوده السابقة وتأثيره على تركيا، وافقت شركة شل والبنك الألماني على أن يمنح كل منهما نسبة وقدرها 2.5% بالمائة ثم من الشركة الأنجلو – فارسية وهكذا حصل جولبنكيان(٣٣) على لقب صاحب الخمسة بالمائة Mr. Five percent.

وافق جميع أطراف الاتفاق على عدم الاستفادة من أي مصالح نفطية في الإمبراطورية التركية بشكل مستقل عن شركة البترول التركية، وفي ٢٨ من يونيو، تمت الموافقة على منح الشركة امتيازاً يغطي مدينتى بغداد والموصل وبهذا أصبح الطريق مفتوحاً لمؤسسة إنجليزية – ألمانية كبيرة في الشرق الأوسط ولكن قبل أن يستطيعوا القيام بأي شيء، اندلعت الحرب العالمية الأولى واستولت بريطانيا على ممتلكات ومصالح البنك الألماني(٣٤).

النفط في الحرب والسلام

أدت الحرب إلى تحويل النفط من مصدر دخل للمساهمين ورجال الأعمال إلى صناعة حيوية ذات موارد خام استراتيجية حيث أصبحت الجيوش تعتمد على محرك الاحتراق الداخلي وبحلول نهاية الحرب كان بحوزة الجيش البريطاني ٧٩,٠٠٠ سيارة وشاحنة و٣٤,٠٠٠ دراجة نارية، وحلت الدبابات مكان الفرسان وكأنهم سلاح قوات الجيش، بالإضافة إلى أسراب الطائرات التي أغدقت الخنادق بالقنابل.

وقد شاركت شركة شل بشكل كامل بالمجهود الحربي من خلال حقولها النفطية واستفادت بريطانيا من مصفاة الشركة الأنجلو-فارسية في عبادان إذ أن الإنتاج بدأ قبل بدء القتال مباشرة ولم يكن كافياً، لتتدفق وإرادات النفط من الولايات المتحدة في الحرب دون انقطاع.

أما عن حال ألمانيا والنمسا في الحرب ، فقد كان سيئاً إذ تعرضت موانئهم لحصار بريطاني (فأصبح شراء النفط والاستفادة منه من المستحيل) فكان نقص الوقود والاستراتيجية السلبية السبب في هزيمة الألمان(٣٥).

وما أن انتهت الحرب، حتى تم التوصل إلى اتفاقية في مؤتمر سان ريمو ٢٥ أبريل ١٩٢٠ عندما قسمت بريطانيا وفرنسا الأراضي العربية بينهما بتفويض من عصبة الأمم لتقع العراق ضمن النطاق البريطاني، وسوريا للفرنسيين، وكتعويض أعطيت فرنسا نسبة ٢٥% من شركة البترول التركية والسماح لها ببناء خط أنابيب يمر عبر سوريا إلى البحر المتوسط(٣٦).

كما أنشأت شركة النفط الفرنسية The French Compagnie de Petrole (CFP) بينما حصلت الشركة الأنجلو الفارسية على ٤٧,٥%، وشركة الأنجلو ساكسونAngla Saxon حصلت على ٢٢,٥% والباقي لجولينجان وهو ٥%.

وبدأ الصراع البريطاني الأمريكي بعد مؤتمر سان ريمو San Remoحيث أخفيت المفاوضات التي كانت سرية عن الأمريكان، وعندما علموا بتلك المفاوضات اندلع جدل كبير بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية خلال عام ١٩١٩. رفض المسئولون البريطانيون السماح لشركة ستاندرد نيويورك Standard of New York باستئناف أنشطتها الاستكشافية، واعتقدت الإدارة بأن بريطانيا تخطط لاستخدام قوتها ووجودها العسكري في الشرق الأوسط لغرض السيطرة الكاملة على المنطقة واستبعاد المصالح الأمريكية من المناطق النفطية الواعدة في الشرق الاوسط، وأن هذه الفكرة أكدها ما دار في مؤتمر سان ريمو(٣٧).

وخلال هذا الجدال اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً بأن النصر الذى حالف قوات الحلفاء في الحرب، يجب أن يتساوى الحلفاء في جني ثمار النصر، وعقبت وزارة الخارجية البريطانية بأن القرار جيد إلا أنه لم يمنح الأمريكيين أي ترخيص لأخذ الحقوق المأخوذة قبل الحرب كتلك المنتمية لشركة النفط التركية(٣٨). كان الخوف يحرك الطرفين تجاه هذه الخلافات الدبلوماسية، وبما أن بريطانيا علمت بأن أهم قوة تملكها والداعمة لنفوذها في القرن التاسع عشر هو الفحم والحديد الخام، كانت مصممة في الحصول على

أكبر قدر ممكن من نفط العالم. ومع انهيار صناعة النفط الروسية بعد ثورة ١٩١٧ .[٣٩] وقع ٦٥% بالمائة من إنتاج العالم داخل حدود الولايات المتحدة ولم يكن هناك ما يدعو إلى افتراض أن بريطانيا ستكون قادرة في الاعتماد على مصدر مؤنتها خلال أي حرب في المستقبل إلا من خلال امتلاك الإمبراطورية لاحتياطها الخاص بها، وكان الشرق الأوسط المكان المناسب للبحث عنه.

بالنسبة للأمريكان كان ذلك بمثابة محاولة خبيثة لجمع الإمدادات المتاحة والاحتفاظ بها وبالرغم من سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج العالم، كان الأمريكيون مقتنعون بأن احتياطهم سينفذ قريباً وارتفعت المطالبات المحلية فيها بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٠ من ٢١ مليون برميل في السنة إلى ٤٥٥ مليون برميلاً، وبدا من المستحيل أن تستمر الحقول المحلية في الحفاظ على مستوى إنتاجها.

وخلال عام ١٩٢٠، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٥٠% لتصل إلى ثلاثة أضعاف مستواها في عام ١٩١٣، وقد حذر مدير المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة الدكتور جورج اوتيس سميث George Otis Smith من ذلك، وذكر أنه على الدولة إما استخدام كميات أقل من النفط أو الاعتماد على مصادر أجنبية وذلك للحد من استهلاك ما يقرب ١٠ ملايين سيارة وشاحنة وهو أمر مستحيل ولم تكن بريطانيا ضمن نطاق كلمة "أجنبية"[٤٠].

وكانت شل بالفعل من أكبر شركات النفط في الولايات المتحدة وكان هناك شركات حليفه لمجموعة ستاندر كانت تقوم بتعديل

شؤونها والسباق للحصول على موقع مع شركة تكساس وشركة الخليج ومجموعة شركات جديدة نشأت لتغطية الطلب المتزايد على الوقود.

من الواضح أن بريطانيا وكذلك فرنسا ستبقيان الولايات المتحدة الامريكية خارج الشرق الأوسط، فبدأ الأمريكان بالتساؤل عما إذا كانوا قادرين على الصمود أمام هؤلاء العمالقة. كانت مقالة السير ماكاي إدغار **E.M Edgar** التي كتبها في سبتمبر ١٩١٩، في مجلة سبرلنج جورنال. **Sperling journal** محفزة في تقدير الوقت للكونجرس الأمريكي والتي جاء فيها "**كان الوقت الآن فعلا مناسباً عندما تقترب الولايات المتحدة من استنفاذ مدخراتها من الموارد الخام التي بنت بسببها تفوقها الصناعي، فستضطر أمريكا لاستعمال النفط المحلي والبحث عن احتياطات مستقبلية وكان الموقف البريطاني أمر لا يطاق فكل الحقول المعروفة وكل الحقول المتوقع اكتشافها خارج الولايات المتحدة هي تحت سيطرة بريطانيا، أو تحت إدارتها بتمويل من عاصمتها**"(٤١).

فكانت هذه المقالة مقلقة بالنسبة لأعضاء الكونجرس وفي مايو عام ١٩٢٠، طرح السيناتور جيمس فيلان James Phelan محافظ كاليفورنيا اقتراحاً يقضي بأنه على أي شركة نفطية أن تحذو حذو الشركة الأنجلو– فارسية في البحث عن النفط في الخارج. تم رفض الفكرة، ولكن الرئيس المستقبلي للولايات المتحدة هربرت هوفر Herbert Hoover، و كان عندئذ وزيراً للتجارة 1921 ، حيث استطاع إقناع سبع شركات عملاقة بتشكيل نقابة لتمثيل المصالح الأمريكية

في الشرق الأوسط:

١- ستاندرد آويل (نيوجيرسي) Standard Oil (New Jersey)

٢- ستاندر نيويورك Standard Oil New York

٣- شركة الخليج Gulf

٤- شركة تكساس Texas

٥- شركة سنكلير Sinclair

٦- الشركة الأطلنطية Atlantic

٧- الشركة المكسيكية[٤٢] Mexican

ومهما كان يحمل المستقبل من مفاجآت، كانت أمريكا في ذلك الوقت لا تزال الأقوى في مجال النفط، وكان من أهم الشركات، الشركة الإنجليزية الأمريكية**Anglo- America** ، وهي شركة فرعية لشركة ستاندرد والتي حافظت على العلاقات الوثيقة مع ستاندرد نيوجيرسي، وكانت ثاني أقوى شركات النفط في السوق البريطاني بعد شركة شل، وليس من المعروف عما إذا كان مجلس شركة ستاندرد نيوجيرسي قد هدد بسحب وقطع الإمدادات، ولكنها أخذت الفكرة بعين الاعتبار.

على أي حال فإن البريطانيين والأمريكيين الذين ساندهم جولبنكيان أينما ذهبوا، أصبحوا يتشوقون بشكل متزايد لبدأ تنمية نفط العراق، ولذلك عندما طلب رئيس الشركة الإنجليزية الفارسية السير تشارلز جرينوي من النقابة الأمريكية في يونيو عام ١٩٢٢، الدخول في المفاوضات بهدف الانضمام إلى شركة البترول التركية، تم قبول دعوته فوراً[٤٣].

جرت المفاوضات بين النقابة الأمريكية والمصالح الإنجليزية– الفرنسية حول دخول الولايات المتحدة إلى شركة البترول التركية (TPC)، وعندما بدأوا المفاوضات في عام ١٩٢٢، اعتقدوا بأن تنظيم أكبر احتياطي نفطي في العالم في خطر، وعندما انتهت المفاوضات بعد ست سنوات كانت مشكلة الصناعة الرئيسية هي محاولة الحد من الإنتاج الزائد، فحقيقة وجود الفائض حلت مكان مخاوف وجود نقص(٤٤).

وظهرت المفاوضات كنقطة تحول في تاريخ هذه الصناعة، وللمرة الأولى اجتمعت كل الشركات الكبرى في العالم، وعلم الفرنسيون معنى ذلك. "**فقد كانت هذه بداية خطة طويلة المدى للسيطرة على نفط الشرق الأوسط**" وما نتج عن هذه المفاوضات هو اتفاقية الخط الأحمر الشهيرة والتي حددت نمط الامتيازات في الشرق الأوسط(٤٥).

وبعد طول فترة المفاوضات حظيت الشركات البريطانية والفرنسية بتأييد حكومتها وفي كل تفاوض كان لابد من مراعاة مصالح جولبنكيان، وقد كان عازما على الاحتفاظ بنسبة ٥% من حصة المشروع والتي ضمنتها له كل من الشركة الأنجلو– فارسية وشل في مؤتمر وزارة الخارجية عام ١٩١٤ كما ذكرنا، وذلك بسبب خبراته التي تعود إلى تقريره عام ١٨٩٠ الذي كتبه للسلطان عبد الحميد، وهو في مسألة النفط أكثر معرفة من أي شخص أخر فهو يعتبر شخصية بارزة في صناعة النفط الدولية، ولا يستطيع أحد أن يقول كيف أصبح هكذا تماماً فلم يدير منظمة قط أو بدا وكأنه يمتلك مبالغ هائلة، ولكن أصبح رجلاً لا غنى عنه خلال مفاوضات الامتيازات حول العالم.

فلم يكن له مثيل في فهمه لسياسة هذه الصناعة، ومعرفته بكل نقاط القوة والضعف لجميع الشركات، ولكن لم يكن لديه في هذه المفاوضات الأخيرة بعد الحرب العالمية الأولى القوة ذاتها التي كانت لديه في المفاوضات الأخرى وكان يهدد بالإفصاح عن صفقات الشركات ومعاهداتهم في المحاكم، وكان ذلك جيداً له.

كانت هناك ثلاث نقاط رئيسية ينبغي مناقشتها:

أولاً: المساهمة لكل شركة

ثانياً: مدى الامتيازات وعلاقة الشركات الأعضاء ببعضهم البعض.

ثالثا: ما يترتب عمله.

أتت مسألة المساهمة الأكثر أهمية وتوفر منظور واسع للنزاع الداخلي بين الشركات وقد لعب كلا من جولبنكان وديتردينج Deterding، مدير شركة شل Shell، دوراً لتقليل نفوذ الشركة الانجلو فارسية التي سبق الذكر أنها حصلت على ٥٠% خلال مؤتمر وزراء الخارجية في لندن ١٩١٤، وفي نفس الوقت، رأت المجموعة الأمريكية بقيادة والتر تيغل Walter.C.Teagle ممثل شركة ستاندرد في مدينة نيوجيرزي، أنها لا يمكن أن تقبل بنسبة أقل من شل أو شركة النفط الفرنسية بسبب مكانتها الرفيعة، فلم تستطيع الشركة الأنجلو فارسية تحمل هذا الضغط المشترك، وفي النهاية، كان عليها أن تقبل مبدأ المساواة: فقد أعطت كل مجموعة نسبة23.75% بالمائة من الأسهم بينما ذهبت نسبة ٥ بالمائة إلى جولبينكيان، وهنا سمح لها، الشركة الأنجلو– فارسية، أن تستحوذ على ١٠ بالمائة من الناتج كتعويض(٤٦).

أشارت الشركات الأمريكية إلى أن الإمبراطورية العثمانية لم تعد موجودة وأنه لا يوجد لها ما يقيد سياسة الحكومة الأمريكية من أن يكون لها دوراً تنفيذياً في الشرق الأوسط وأنه من حق الشركات المشاركة في التنمية الاقتصادية للمنطقة، وهددوا أيضاً ان أي شخص يعيق المنافسة سيكون ملزماً بالنزاع مع السلطات في واشنطن(٤٧).

وفي الواقع لم يكن الأمريكيون مهتمين في إظهار حماسهم، وبما أن شركة البترول التركية كانت بالأساس شركة أجنبية، أرادوا تقييد نفوذها قدر المستطاع، فقد كانوا مستعدون للانضمام إليها من أجل الوصول إلى رواسب نفطية قيّمة، التي تكون في العادة بعيدة عن متناول أيديها، ولكنهم يفضلون فكرة الاجتهاد الشخصي حيث يمكنهم الحصول على احتياطات خاصة بهم من الشرق الأوسط.

وبالنسبة للحكومة الفرنسية وجولبنكيان، كانت الحجج الأمريكية مراوغة في الحصول على البترول التركي، وهددت بتدمير قيمته الكاملة. فقد أراد كل منهما إمكانية إنتاج أكبر كمية من النفط على أوسع مساحة ممكنة، فالفرنسيون أرادوا جعل فرنسا مستقلة عن الشركات الدولية بسبب مواردها وجولبنكان أراد أرباحها، وكانوا يعلمون أنهم لم يستطيعوا النجاح في نظام الاجتهاد الشخصي. وكشركات كبيرة راسخة، كانت الشركة الإنجليزية – فارسية وشركة شل يفضلون الموقف الأمريكي ولكن الحكومة الفرنسية هددت بالذهاب للقضاء ووضع ذلك حكومة بريطانيا في موقف حرج تسبب في نجاح خطتهم.

كانت النتيجة هي اتفاقية الخط الأحمر، The Red Agreement Line، وهى مثال للحد من المنافسة في صناعة النفط العالمية. وقد أعطيت هذا الاسم في أكتوبر ١٩٢٧، عندما قدم الوفد الفرنسي خريطة حددوها باللون الأحمر في المنطقة التي اعتبروها تشكل الإمبراطورية التركية، وقد اعترض الإنجليز على الخريطة كونها غير دقيقة من الناحية التاريخية، من وجهة نظرهم، ولكنها قبلت المقترح وأيدها الأمريكان أيضاً. طوق الخط الأحمر تقريباً شبه الجزيرة العربية بأكملها. في هذه المساحة، اتفقت الشركات على عدم التنافس مع بعضها البعض للحصول على امتيازات، وبعدم الحصول على أي امتيازات فردية دون الحصول على إذن من شركائها أولاً. هكذا تمكنت كل شركة من التمتع بحق "النقض" على أنشطة بعضها البعض(٤٨).

بما أن شركة النفط التركية مسجلة على أنها شركة بريطانية، فقد كانت الشركات الفرنسية والأمريكية حريصة على تجنب دفع الضرائب للحكومة البريطانية ولحكوماتها الخاصة. وحتى تتغلب على هذه المشكلة، اتفقت الشركات على أنه ينبغي أن تكون شركة غير هادفة للربح، وأن يأخذ كل منهم حصته الخاصة من الناتج بسعر التكلفة، وكانت هذه الفكرة جيدة لأن كل منهم لديه منافذ للتكرير والتسويق الخاصة بهم، والتي يمكن من خلالها استخدام النفط الخام. ولكن كان هذا ضاراً بالنسبة لجولبنكيان، فلم يكن لديه رغبة في دخول قطاع النفط حيث إن ما أراده هو جمع المال، واعتقد أن المخطط ليس سوى محاولة متعمدة لأخذ حقوقه منه. فحاولت

الشركات الأمريكية والبريطانية حث حكوماتهم للتحدث إليه وإقناعه(٤٩).

وفي النهاية، عرضت الشركة الفرنسية، التي اعتبرها جولبنكيان حليفاً رئيسياً له أن تشتري حصته من النفط وتفاوضت مع ابنه نوبار جولبنكيان Nubar Gulbentian، وقد اكتشف الإنجليز أن الفرنسيون يتصرفون بشكل سري فطالبوا بجلب وسيط خارجي(٥٠).

مع طول المفاوضات بدأت الشركات الأمريكية بفقدان الاهتمام فقد كانت الحقول الجديدة التي يتم اكتشافها في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية تغطي حاجتهم. وفي ٢١ يوليو ١٩٢٨، عندما كان الاتفاق النهائي جاهزاً للتوقيع خلال حفل غذاء في فندق رويال بالاس في مدينة أوستند **Ostend** ، انخفضت عضوية نقابة الأمريكان من سبع شركات إلى خمسة. وبحلول عام ١٩٣٠، بقى شركتان فقط هما شركة ستاندرد في نيوجيرسي وشركة ستاندرد في نيويورك، وكان لكلاهما عملاء كثر في الأسواق الأوروبية والشرقية(٥١).

الشركات الأمريكية ونفط الخليج

لا يمكن أن نتطرق لقصة اكتشاف النفط في إمارات ومشيخات الخليج العربي سواء في السعودية والبحرين حيث أن (فرانك هولمز) Frank Holemes لم يكن هولمز عالم أرض، ولم تتشكل أفكاره حول إمكانية وجود النفط في الصحراء العربية مبنية على أقاويل خبراء، بل تعلم هندسة الحفر بذاته، وتبلورت اهتماماته النفطية خلال فتره الحرب العالمية الأولى. فقد كان مسئولا عن شراء اللحوم

للجيش البريطاني في العراق وذلك يعني السفر ذهاباً وإيابا في الخليج العربي، وفي أثناء تلك الرحلات كان يشاهد العلامات السطحية للنفط في المنطقة، مثل تسرب القار الأسود في البحرين، وعندما عاد إلى لندن وأقنع أرباب عمله السابقين أدموند ديفر Edumund Davies، والسيد بيرسي تاربوت Percy Tarbott، والسيد إدموند جونسون Edumund Janson بإنشاء شركة النقابة الشرقية العامة Eastern & General Syndicate للبحث عن امتيازات وفرص تجارية في المنطقة(٥٢).

كان العمل الذي قام به هولمز بمثابة ضربة حظ، قد تكون صائبة أو خائبة، وقد أجرت الشركات الكبرى استكشافات جيولوجية متفرقة في المنطقة، وعلى الرغم من المؤشرات السطحية، كانت تلك الشركات مقتنعة بأنه لم يكن هناك أمل في العثور على الزيت في منطقة الخليج، ومع ذلك، كانت تلك الشركات حريصة كل الحرص على عدم وجود غرباء متطفلين يمكنهم اللعب في عقول الحكام المحليين للمنطقة.

كانت أقوى شركة نفطية هي الشركة الأنجلو- فارسية سابقة الذكر، وقد لخص موقفها السيد جرين واي Charley Greenway في دقائق قليلة خلال اجتماع مجلس الإدارة في التاسع من سبتمبر ١٩٢٤، ندما قال "**على الرغم من أن المعلومات الجيولوجية التي نملكها في الوقت الحالي لا تشير إلى أن هناك أملاً كبيراً في العثور على النفط في البحرين أو الكويت، إلا أننا اتفقنا أنه حتى وإن كانت فرصنا في العثور على النفط ضئيلة، يجب علينا السعي**

للعثور عليها عوضا عن السماح للآخرين دخول الخليج الفارسي وان يسببوا لنا صعوبات متنوعة" (٥٣) .

مما سبق يظهر لنا مدى حرص الممثلين البريطانيين وبإيعاز من الحكومة البريطانية على أبعاد الشركات، ولاسيما الأمريكية عن المنطقة. وقد ردد هذا الموقف مكتب الاستعمار البريطاني وهو المسؤول عن العلاقات البريطانية مع المشيخات الخليجية والتي كانت تحت الحماية البريطانية بطريقة أو بأخرى.

حاولت بريطانيا بقدر الإمكان إتباع سياسة مع الحكام في المنطقة وهي حمايتهم من "**صيادي الامتيازات عديمي الضمير**" وعدم السماح للمصالح التجارية الأجنبية الاقتراب من الخليج وإمكاناته النفطية.

لم يكن هولمز بطبيعة الحال أجنبياً ولكنه كان متحمساً للحصول على امتيازات النفط وقد شكك المكتب الاستعماري بنواياه رغم انه بريطاني الجنسية.

أما الحكام المحليين، كانوا بطبيعة الأمر في شك حول دوافع الرجال الغرباء الذين جاءوا لإخبارهم بأن الصحارى التي يسكنون عليها تحتوي على سائل أسود يمكن أن يتحول إلى ثروة غير محدودة رغم أن السائل الوحيد الذي كان الحكام ومشايخ الخليج مهتمين به هو "المياه العذبة" التي كانت أكثر قيمة من الحياة نفسها في هذه الصحارى، والثروة الوحيدة التي اعترف فيها هؤلاء الحكام هو الذهب.

وكان هناك شعور بأنه حتى الذهب يمكن أن يسبب في بعض الأحيان المزيد من المتاعب ولا يستحق العناء إذا كان سيؤدي إلى

اضطرابات سياسية. فعلى سبيل المثال، وجد حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح فكرة الحصول على النفط أمراً غير مغري عندما أخبروه بأن النفط سيوفر فرص عمل دائمة للعمال وبالتالي يؤدي إلى نقص العمال في تجارة الغوص على اللؤلؤ(٥٤).

كانت الأحساء الخاضعة لنفوذ سلطان نجد عبد العزيز آل سعود المنطقة الوحيدة التي أهتم بها هولمز خاصة وأنها خارج السيطرة البريطانية، وكان ابن سعود يقوم بسلسلة معارك عسكرية لتوحيد مملكته إلا أنه لم يتعدى على المناطق الساحلية التي كانت تحت الحماية البريطانية. إن ابن سعود لم يثق بالبريطانيين، وأعتقد أنهم يسعون دائماً للنيل من استقلاله، وعندما ذهب إلية هولمز والشركة الإنجليزية– الفارسية طالبين الحصول على امتيازات في أراضيه عام ١٩٢٢، تدخل المفوض السامي البريطاني، بيرسي كوكس P.Cox، نيابة عن الشركة الأنجلو– الفارسية وكان لذلك تأثيراً ايجابياً لصالح هولمز، إذ منح ابن سعود في السادس من مايو ١٩٢٣ شركة النقابة الشرقية العامة البريطانية موافقة حصرية لحقوق النفط والحفر في منطقة الأحساء(٥٥). قام مدراء هولمز باستئجار عالم أرض سويسري بارز يدعى الدكتور أنولد هايم Dr.Heim لدراسة أراضي الامتيازات الجديدة، ذهب بعد ذلك هولمز للبحث عن امتيازات أخرى في أمارتي البحرين والكويت.

لم ينجح هولمز في الكويت لكن حظه كان أفضل في البحرين. كانت البحرين تعاني من نقص حاد في موارد المياه، فقد كانت تحصل على المياه من ينابيع مياه عذبة تحت سطح الأرض،

والعواصف الشديدة كانت تعيق عملية استخراج المياه . وكان هولمز يقيم عند تاجر محلي بحريني يعرف بـ محمد يتيم[٥٦]، واقترح هولمز فكرة الآبار الارتوازية كمصدر للحصول على الماء، فقام التاجر محمد ونقل الفكرة للحاكم البحريني الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة الذي وافق عليها بل كان سعيداً بالفكرة وكافئ هولمز بحقوق حصرية للنفط في البحرين في الثاني من ديسمبر ١٩٢٥.

ضمن هولمز حصوله على حقوق النفط في أكثر الأماكن ذات الإمكانية التجارية القيمة في العالم، ولكن بدأت شركة النقابة الشرقية العامة بفقدان الأموال. وكان من الضروري العثور على مستثمرين من الشركات النفطية الكبرى. ورغم أن تقرير هايم للأحساء كان مخيباً للآمال، كان البروفيسور جورج مادجويك George Medgwick من جامعة برمنجهام معجباً بالأدلة الجيولوجية، ومع دعمه توجهت الشركة الشرقية العامة إلى الشركات البريطانية الرائدة الثلاث شل، والشركة الأنجلو– فارسية وبورما. عندما تنازلت الثلاث شركات عن الاقتراح، ذهب هولمز مترددا للولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك عقدت محادثات مع شركة الخليج ستاندر نيوجيرزي والتي اعتبر ممثليها أن التقارير الجيولوجية لمادجويك مشوقة ولكن غير مقنعة. بالإضافة إلى ذلك، كان من الواضح أن فكرة إقامة مشروع استكشافي في منطقة الخليج العربي البعيدة والمعزولة لم تكن فكرة جذابة خصوصاً في ظل النفوذ البريطاني المسيطر عليها. إلا أن شركة الخليج Gulf اقتنعت بالوصول إلى اتفاق مع شركة النقابة

الشرقية العامة إذا سلمت الأخيرة حقـوق امتيازات الأراضـي الرئيسية في البحرين، ولم يتم التوقيع على العقد إلا في السادس من نوفمبر ١٩٢٧ قبل أسبوع واحد من انقضاء اتفاق حقوق نفط البحرين.

وبينما كان فريق شركة الخليج يستعد للحفر، ظهرت مشكلة جديدة وأكثر خطورة، فقد وقعت البحرين في منطقة الخط الأحمر (سابقة الذكر) وكان على شركة الخليج ستاندر مشاركة الامتيازات مع شركائهما ضمن تلك المجموعة، وفقا لشروط اتفاق شركة النفط العراقية، الاسم الجديد لشركة النفط التركية، وفي حالة رفضهم يمكن طلب الإذن بالقيام بالأعمال التجارية بمفردهم، وفي الحالتين رفضت الشركات الأوروبية فلم يريدون البحرين لأنفسهم ولن يسمحوا لشركة الخليج الأمريكية بأخذها(٥٧).

عادت النقابة العامة إلى حيث كانت، إلا أنها الآن لديها تقارير خبراء شركة الخليج يؤكدون ما جاء في تقرير مادجويك Madgwick ووعد من الشركة الخليج للشركة النقابة في دعم جهودها للعثور على مستثمر آخر. كان ذلك كافياً لإقناع شركة ستاندر كاليفورنيا Standard Oil of California التي لم تكن لها علاقة باتفاقية الخط الأحمر بأن تغتنم الفرصة. وافقت هذه الشركة على اتخاذ الحقوق في البحرين في عام ١٩٢٨ على الرغم من فشل الشركة الشرقية العامة في الأحساء بسبب عدم قدرتها على دفع الإيجار المتفق عليه مع سلطان نجد(٥٨)، ووقعت في مشكلة بارزة أخرى تتعلق بشرط الجنسية، و بما أن مكتب الاستعمار لم يكن يريد رؤية الأمريكان يعملون في أراضي خاضعة لهم، فقد تمكنت شركة

ستاندر أويل كاليفورنيا من التغلب على هذه المشكلة من خلال ضم شركة خاصة في كندا للقيام بهذا العمل.

وفي غضون ثلاث سنوات تم مكافأة فرانك هولمز، لوثوقه وإيمانه بالخليج العربي وثرواته عندما تم العثور على النفط في البحرين في ٣١ مايو ١٩٣٢. تلقت الشركات الكبرى في العراق هذه الأخبار برعب شديد، فقد اعتقدوا بأنهم ضمنوا احتكارهم لموارد الشرق الأوسط، وها قد أتت شركة خارج سيطرتهم وتمكنت من العثور وبنجاح على مصدر نفطي جديد ومستقل عنهم، وعلاوة على ذلك، فإن ظهور النفط في البحرين يعني أن تقارير هذه الشركات السابقة بعدم وجود البترول في المنطقة كانت بكل تأكيد خاطئة، وهنا ستبدأ الشركات بالاندفاع إلى المنطقة للحصول على امتيازات تجارية.

أن نجاح هولمز في ما يتعلق بامتياز البحرين كان بمثابة صفعة شديدة للشركات النفطية الأوروبية وخاصة شركة النفط الأنجلو- فارسية التي ترددت كما سبق الذكر في إتمام أي اتفاق نفطي مع المشيخات الخليجية بسبب التقارير الجيولوجية المحبطة، ولا ننسى أزمة الكساد العالمي في أكتوبر ١٩٢٩ والتي جعلت الشركات النفطية العالمية تقوم بخفض معدل الإنتاج إذ كان هناك فائضاً نفطياً فلم ترغب تلك الشركات بالدخول في مغامرات نفطية نتائجها غير مؤكدة(٥٩).

كما ذكر السيد جون فيلبي Philby في كتابة مغامرات النفط العربي أن بداية الحفر اكتشاف النفط من قبل (شركة كاليفورنيا ستاندر أويل) بعد شراءها لحقوق (شركة النقابة الشرقية العامة) في

البحرين والتي تمت في أواخر ١٩٢٨ كانت في منطقة عوالي[٦٠]، وبالتحديد في أكتوبر ١٩٣١، ولكن التدفق النفطي من باطن الأرض كان في يوم ٣١ مايو ١٩٣٢ من عمق "٢٠٠٠ –٢٥٠٠ قدم"[٦١].

كان هناك غضباً شديداً من قبل شركة الخليج التي منعت من دخول البحرين والتنقيب في أراضيها فتنازلت عن حصتها في شركة نفط العراق، وقدرت هذه الشركة أن تجد مكان أخرى ووجدت إمارة الكويت مكاناً مناسباً لها، وبناءً على ذلك، أرسلت هولمز ذو الثانية والخمسون عاماً للمشيخة ليتولى التفاوض مع الحاكم الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي كان يتلقى عروض من شركة الأنجلو– فارسية[٦٢].

عرف عن هولمز سمعته إذ لقب بـ "أبو النفط" The Father of oil كما أنه كان يعرف مسبقاً حاكم الكويت. كان خصم هولمز أرشي تشيشلم Archie Chisholm البالغ من العمر ثلاثين عاماً ممثلاً للشركة الأنجلو– فارسية، والذي ذكر حاكم الكويت بعدم إعطاء أي حقوق أو امتيازات لأي شخص غير معروف أو معين من قبل الحكومة البريطانية. قضى الرجلان أكثر من عام في الكويت يقدمون العروض بشكل تنافسي بالإضافة إلى اجتماعات في كنيسة البعثة الأميركية الصغيرة في أيام الأحد لمناقشة موضوع الامتياز وكانت الحكومة الأمريكية والبريطانية في جدال حول المسألة ليتم عرض أمريكي من قبل سفير أمريكا في لندن أندرو ميلون Andrew Mellon،[٦٣] وهو رئيس سابق لشركة الخليج وبحلول عام ١٩٣٣، توصل الطرفان إلى أتفاق وهو أن يتشاركا في إنشاء شركة نفط الكويت المسجلة في لندن Kuwait Oil Company.

كان الجميع يعلم أن الامتيازات النفطية التجارية مربحة جداً، ولكن حتى هولمز لم يدرك قيمة امتياز الكويت النفطي الحقيقي وأنه سيكون أفضل من امتياز البحرين. فسيتضح فيما بعد ان الكويت ستحتوي على ما يقارب من سدس احتياطي نفط العالم(٦٤).

وإذا انتقلنا إلى الأحساء، حيث انقضت حقوق هولمز كان هناك منافسين رئيسيين على الامتيازات التجارية هما مجموعة شركة النفط العراقية الكبرى وشركة ستاندر كاليفورنيا. وفضل السلطان بن سعود الشركة الأمريكية، ذلك لأنها كما يبدو أقل قوة من الأخرى كما أنها ليست بريطانية. وفي حقيقة الأمر، كان اهتمام ابن سعود الرئيسي يكمن في تأمين أكبر قدر من المال بسبب كثره حروبه مع خصومه في فترة توحيد المملكة العربية السعودية، إضافة إلى أن مصدره المالي من موسم الحج قد قل بسبب قلة الحجيج. وعندما بدأت المفاوضات حول الامتياز الخاص في الأحساء، طلب ابن سعود حوالي ٥٠ ألف جنيه ذهب إلا أن شركة البترول العراقية قدمت عرضاً بحوالي ٣٠ ألف جنيه إسترليني، وهنا جاء العرض من الشركة الأمريكية ستاندر كاليفورنيا وهو القبول الفوري بطلب ابن سعود دون مساومة وفي غضون ٤٨ ساعة قامت الشركة الأمريكية بإيداع كمية الذهب المطلوبة كاملة وفازت بامتياز منطقة الأحساء(٦٥).

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة نلاحظ أن الموقف السياسي الداعم للشركات النفطية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الاولى متمثلا بسياسة " الباب المفتوح" التي نادى بها الرئيس الأمريكي ويلسون و دعم الكونجرس الأمريكي لقانون التنقيب عن النفط خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى دور السيد فرانك هولمز و شركة النقابة الشرقية العامة في الخليج العربي أدى إلى تبدل موقف الحكومة البريطانية و الشركة الأنجلو فارسية من إهمال نفط إمارات الساحل العربي من الخليج إلى محاولة عقد الاتفاقيات النفطية مع هذه الإمارات بشكل سريع و مجحف قبل وصول رؤوس الأموال الأمريكية الى الخليج إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل في الجزء الشمالي من الخليج العربي نظرا لدور فرانك هولمز والعروض المادية الأمريكية المغرية التي تقدمت بها الشركات الأمريكية.

الهوامش

(1) FO. 371 / 4585 Des .989 Geddes (A) To Lord Curzon, 20.7.20. The S, Armongers did not distingwish To Closely Shell's Parentage U.S .

(2) F.O 37114 585 Des, 909 Geddes To Lord Curzon , WashingTon 29.7.20.

(3) U.S. Hover of Representatives, Petroleum Investigation 1934, Statement By Arthur.

(4) "Giant Struggle For Control Of World's Oil Supplies" New York Times, 27. 6. 1920

(٥) كانت العناصر الأساسية "للباب المفتوح": أولاً أن مواطني جميع المقاطعات في الأقاليم المنتدبة يخضعون لمعاملة متساوية في القانون وثانياُ: إن أي امتياز اقتصادي في أي منطقة منتدبة يكون كبير جداً.

(٦) السيد دانيلز (١٨٦٢-١٩٤٨) كان ديمقراطياً ومحرراً وناشراً وصحفياً من ولاية كارولاينا الشمالية أصبح ناشطاً سياسياً فعينه رئيس الولايات المتحدة الامريكية وورد ويلسون وزيراً للبحرية خلال الحرب العالمية الأولى، وفي عهد روزفلت تعين سفيراً للولايات المتحدة في المكسيك.

(٧) الأراضي الفيدرالية : هو نظام الحكم الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي ظهر إلى الوجود عقب مؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٧.

وهو شكل من أشكال الحكم لكون السلطات فيه مقسمة دستورياً حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر.

(8) B.S. Mc Beth " Anglo American Oil Diplomacy" P.57

(9) Ibid .

(10) Power 3/353 H.G. Chilton to G.R Warner, 29.6.23.

(11) F.O. 371/4587 Des.1382, Geddes (A.) To Lord Curzon, 26.11.20. Enci, Washington post,18.11.20.

(12) Merril Rippy, O.I and the Mexican Revolution (Leiden: EJ. Brill , 1972).

(13) Lord Curzon To Davis, 9.8.20.

(14) Ibid .

(15) Davis To Lord Curzon , 12.5.20.

(16) Ibid

(17) Ibid .

(18) Ibid.

(19) F.O. 371 / 4585, San Franasco Bulletin .23.7.20

(20) F.O. 371/ 4587 , Washination Post , 18.11.20.

(21) Fo 371/4587, Petroleum needs A World Question , Journal Of Commece and Commercial Bullet in 18.11.20.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(24) F.O. 371/5638 Teleg. Geddes A.To Lord Curzon . 10.1.21.

(25) Congressinal Record , 66 Cong , 3 Sec .6.121.

(26) F.O. 371/5684 Des.134 Gedde(A) TO Lord Curzon 2.2.21

(27) Ibid.

(28) B.S. Mc Beth, British Oil Policy P.63.

(29) Ibid.

(30) Ibid.

(٣١) يوسف عمر، أسباب خلع السلطان عبدالحميد الثاني – الكتاب النقاض – عمان، الأردن، ٢٠٠٥ ،ص ٥٤.

(32) Ghanim Anaz, Oil and Gas industry in the twentieth Century, Nottingham University Press Uk P.25

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) Tugendhat,Ibid, P71.

(36) Ibid.

(37) Longrigg, Ibid, P44.

(38) San Rom OIL Agreement.

(39) Longrigg, Ibid.

(40) Tugendhat, Ibid P. 75

(41) Sperling's Journal, September 1919 by E Mackay Edgar.

(42) The new Seven Sisters, II March 2007, Financial Times.

(43) Federd Trade Commission report on The International Petrolum Cartel,1952.

(44) Tugendhat, Ibid P 82.

(45) Ibid.

(46) An Oil Napoleon The Calgary Daily Herald:7 February 1939.

(47) B.S. Mc Beth, "British Oil Policy" Ibid, P59.

(48) Ibid.

(49) Tugendhat, Ibid P. 86.

(50) Ibid.

(51) Ibid.

(52) Ibid.

(53) Ibid.

(54) Ibid

(٥٥) أ.د. ميمونة الصباح، المرجع السابق، ص٢٣.

(٥٦) محمد أحمد بن علي اليتيم، درس في عام ١٩٠٢ بمدرسة الإرسالية التبشيرية الأمريكية في الدفعة الأولى، ثم توجه للدراسة في الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩١٤.

(57) Tugendhat,Ibid, P21.

(٥٨) حسين الشرع، التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٣، ص١٢.

(٥٩) أ.د. ميمونة الصباح، المرجع السابق، ص٨٢.

(٦٠) عوالي مدينة بحرينية اهتمت فيها شركة نفط البحرين (بابكو)، وقد بنيت للترفيه عن موظفي الشركة فيها مستشفى ونادي.

(61) H.S.J.B.Philby, Arabian oil Ventures 1964, p. 1١٥.

(٦٢) أ.د. ميمونة الصباح، المرجع السابق، ص ٥٤ .

(63) "Names Make News" Time, August 18, 1930.

أندرو ميلون، رجل أعمال، صناعي، محسن، وسياسي من عائلة ميلون الأثرياء في ولاية بنسلفانيا. شغل منصب وزير الخزانة الأمريكي من ١٩٢١– ١٩٣٢.

(64) Tugendhat ,Ibid, P.92.

(65) Ibld.